Minufiya J. Agric. Res. Vol.40 No. 1(2): 293 - 301 (2015)

قياس كفاءة السياسة الائتمانية لبنك التنمية والائتمان الزراعي من المنظور المصرفي

إبراهيم صديق علي[1]، رجب مغاوري زين[1]، خالد صلاح الدين محمود[1]، محمد حسن احمد[2]

[1] قسم الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة- جامعة المنوفية

[2] معهد بحوث الاقتصاد- مركز البحوث الزراعية – وزارة الزراعة

(Received: Oct. 11, 2014)

الملخص:

استهدف البحث قياس الكفاءة المالية والاقتصادية لبنك التنمية والائتمان الزراعي من خلال تطبيق بعض المعايير المالية الخاصة بالسياسة الائتمانية للبنك بهدف الوصول إلي بعض النتائج التي تساعد مخططي و منفذي السياسات الزراعية في مصر علي تطوير البنك ودعم دوره و تحسين أداءه، الأمر الذي يؤدي بدوره إلي تحسين أداء القطاع الزراعي وبالتالي إحداث التنمية الزراعية المنشودة. و تناول البحث عناصر السياسة الائتمانية لبنك التنمية والائتمان الزراعي من المنظور المصرفي واوضحت النتائج أن معظم المعايير المالية المطبقة جاءت في غير صالح البنك. حيث أوضحت النتائج تدني نسبة الأمان المصرفي لبنك التنمية والائتمان الزراعي و أنها تنخفض بنحو1 % سنوياً. وفيما يتعلق بعنصر الربحية اوضحت النتائج أن معدل العائد على الأصول بلغ في المتوسط نحو 0.15% و هو معدل عائد منخفض للغاية مقارنة بالبنوك التجارية، كما أوضحت الدراسة أن قيمة نسبة السيولة القانونية لبنك التنمية والائتمان الزراعي تتزايد بحوالي 3% سنوياً مما يعد مؤشراً جيداً لصالح البنك، في حين أوضحت الكثافة المصرفية أن انتشار البنك أكبر من الحاجة إليه مما يشكل عبئاً كبيرا من حيث التكلفة على البنك مقارنةً بالعوائد التي يحققها.

مقدمة:

تعبر السياسة الائتمانية الزراعية لدولة ما عن مجموعة البرامج والأساليب التي تتبعها تلك الدولة فيما يتعلق بتمويل قطاع الزراعة، ومن الطبيعي أن تختلف تلك السياسات بإختلاف درجة تقدم أو نمو الدولة والنظام الاقتصادي السائد بها. وتتضمن تلك السياسة مجموعة القواعد والضوابط والإجراءات التي يتم وضعها فيما يتعلق بمنح القروض للزراع وإجراءات تحصيلها من خلال وحدات الجهاز المصرفي المتخصصة في الائتمان الزراعي. وتعد السياسة الائتمانية الزراعية أحد المكونات الرئيسية للسياسة الزراعية، وبالتالي فهي ترتبط بأهداف التنمية الزراعية للمجتمع موضع الإعتبار. و نظراً لما تتصف به السياسة الزراعية من كونها ديناميكية وشديدة التأثر بكل من العوامل الداخلية والخارجية فإن السياسة الائتمانية الزراعية تتسم هي الأخرى بصفة الديناميكية وسرعة التغيرات الحادثة بها من فترة لأخرى. كما ترتبط السياسة الائتمانية الزراعية بكل من السياسة النقدية والسياسة الائتمانية العامة، بمعنى أنها تستجيب لكل ما يصدره البنك المركزي من قرارات ولوائح وما يتخذه من إجراءات لتحديد حجم السيولة النقدية المتاحة بالمجتمع، وهل هي سياسات انكماشية أو سياسات توسعية.

كما تعتمد وحدات الجهاز المصرفي (بما في ذلك الوحدات المصرفية الزراعية) على مجموعة من العناصر الأساسية التي يجب مراعاتها بدقة عند رسمها للسياسة الائتمانية الخاصة بها، وأهم هذه العناصر:الأمان، والربحية، والسيولة، والانتشار. و يعد الالتزام بتطبيق هذه المعايير الأربعة شرطاً ضرورياً لضمان حسن استخدام المؤسسة المصرفية لمواردها المالية وتحقيق عائد مناسب من ذلك الاستخدام، كما يعد الإخلال بها من أهم أسباب التعثر التي تتعرض لها تلك المؤسسات.

مشكلة البحث:

يعد بنك التنمية والائتمان الزراعي البنك الرئيسي المنوط به توفير التمويل اللازم والضروري لاستمرارية النشاط الزراعي وإحداث التنمية الزراعية المنشودة من خلال توفير التمويل اللازم للأنشطة و الاستثمارات الزراعية و يلاحظ أن انخفاض الكفاءة المصرفية لبنك التنمية و الائتمان الزراعي في مصر و الذي يعزى لأسباب مختلفة، ينتج عنه أن تواجه عملية التمويل الزراعي في مصر بالعديد من المشاكل الأمر الذي يتسبب في عدم القدرة علي توفير الموارد المالية اللازمة للأنشطة و

الاستثمارات الزراعية و يعيق بالتبعية عملية التنمية للقطاع الزراعي في مصر.

هدف البحث:

يتمثل الهدف البحثي أساساً في قياس كفاءة السياسة الائتمانية لبنك التمنية والائتمان الزراعي من المنظور المصرفي للوقوف علي نقاط القوة والضعف في تلك السياسة، و مساعدة متخذي القرار من تعزيز نقاط القوة و إقتراح الحلول و التوصيات اللازمة لعلاج المشاكل المسببة لانخفاض الكفاءة المصرفية للبنك الامر الذي يساعد في تحقيق الأهداف المنشودة و المنوط بها البنك.

الطريقة البحثية:

اعتمد البحث في قياس الكفاءة المصرفية لبنك التمنية والائتمان الزراعي علي تطبيق بعض معايير التحليل المالي و المتمثلة في النسب المالية الخاصة بالأمان المصرفي والربحية والسيولة والانتشار للبنك، فضلاً علي دراسة التطور الزمني لتلك النسب من خلال تقدير معادلات الاتجاه الزمني العام الخاصة بها خلال الفترة من 2010:1997 م.

الاطار النظري للمعايير المستخدمة:

1 الأمان:

يقصد بالأمان تأكد البنك من أن أموال مودعيه قد تم توظيفها بالشكل السليم الذي يكفل استردادها مع تحقيق عائد مناسب، وبمعنى أخر فأنه يمكن القول أن هذا العنصر يعكس بدرجة أو بأخرى قدرة البنك على تأمين أموال عملائه ضد كافة المخاطر المرتبطة بتوظيف تلك الأموال بين مختلف أوجه الاستخدامات الممكنة. ومن المعلوم أن درجة المخاطر التي تتعرض لها أموال البنوك تزداد بزيادة طول فترة التوظيف، كما أن درجة المخاطرة تتناسب طرديا مع درجة الربحية التي يحققها النشاط الذي يتم تمويله، كما يرتبط هذا الأمان بطبيعة الضمانات الأصلية منها والتكميلية المصاحبة لقرار منح الائتمان.

معدل الأمان: ترتبط درجة الأمان المصرفي بالعديد من المخاطر منها مخاطر الربحية والسيولة، وهي تقيس مدى ملائمة رأس المال للموجودات بهدف المحافظة على المركز المالي للمصرف في صورة جيدة، فوظيفة رأس المال بالإضافة إلى شراء الأصول الثابتة تمتد أيضاً الي قدرته على مواجهة الخسائر غير المتوقعة، ومواجهة الطلب غير المتوقع على السيولة،و يدل ارتفاع هذه النسبة على قدرة البنك على تحقيق درجة اعلي من الأمان من خلال المعادلة التالية [1]:

الأمان المصرفي = (حقوق الملكية (Equity) / إجمالي الموجودات Total Assets)

2 الربحية:

من المعروف أن ربحية البنوك تتناسب طرديا مع درجة المخاطرة في النشاط الذي يتم تمويله، وبالتالي فإن الربحية ما هي إلا تعويض لوحدات الجهاز المصرفي عن المشاركة في تحمل جزء من المخاطر المرتبطة بهذه الأنشطة. و على ذلك فإنه يجب على البنوك أن تعمل على الوصول بأرباحها إلى القدر الذي يمكنها من تغطية هذه المخاطر وتحقيق فائض مناسب يسمح لها بالنمو المستمر. و يتحقق الربح من خلال الفرق بين الإيرادات والتكاليف الناشئة عن ممارسة النشاط المصرفي. و تعتبر القروض أهم مصادر الإيرادات في البنوك، ومن ثم تبدو أهمية التعرف على عائد القروض المختلفة التي يقوم أي بنك بمنحها. وتشتمل العوائد التي تتقاضاها البنوك على سعر الفائدة المدينة المطبق على عمليات الائتمان، والعمولات البنكية التي تتقصاها البنوك على العمليات والخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك لعملائها، فضلا عن أتعاب الخدمات غير المصرفية، وعائد الاستثمارات المباشرة التي تقوم بها البنوك.

ويتمثل عائد الاستثمارات المباشرة التي يقوم بها البنك في عائد الاستثمار في الأوراق المالية التي تتضمنها محفظة الأوراق المالية للبنك، والعائد على الاستثمارات التي يساهم بها البنك بشكل مباشر في المشروعات الاستثمارية، كالمساهمة في رؤوس أموال الشركات المساهمة أو المساهمة في رؤوس أموال بنوك أخرى. وغالبا ما تقوم البنوك بتوظيف جانب من الودائع المتاحة لديها في استثمارات مباشرة، ويتوقف نجاح البنوك - وبصفة خاصة البنوك المتخصصة - على قدرتها على إنشاء وترويج

1 - علي عبد الله شاهين (دكتور) و آخرون - أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني – مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية) – المجلد (15)- العدد (1)- يونيو 2011م.

مشروعات اقتصادية تعمل في مجالات مختلفة خاصة في المناطق التي تعانى من عجز أو نقص في تلك المشروعات. أما بالنسبة لجانب التكاليف فإن البنوك تتحمل تكاليف مختلفة أهمها ما تدفعه للمودعين كفوائد على ودائعهم لديها، كما يتحمل البنك كل من الخسائر الناجمة عن الديون المعدومة وكذا مصاريف التشغيل، والاختلاسات والسرقات وغيرها من أشكال الخسائر المختلفة.

وتقاس ربحية البنك من خلال معدل العائد على الاصول Return on Assets (ROA) والذي يقاس من خلال المعادلة التالية:

معدل العائد على الاصول = صافي الربح (Net Income / إجمالي الموجودات Total Assets)[2]

وتستخدم هذه النسبة للحكم على كفاءة الإدارة في استغلال أصول البنك، حيث أن هناك علاقة طردية بين معدل العائد على إجمالي الموجودات ودرجة الأمان المصرفي، فكلما زاد معدل العائد على إجمالي الموجودات زادت قدرة البنك علي تكوين احتياطيات ومخصصات وارباح محتجزة وبالتالي زيادة حقوق الملكية والذي ينعكس في ارتفاع معدل الأمان المصرفي.

3 السيولة:

يقصد بالسيولة القدرة على تحويل الأصول إلى نقود سائلة لاستخدامها في شراء سلع وخدمات أخرى لإشباع حاجة من يحوزها. أما سيولة القروض، فإن المقصود بها إمكانية تحويلها إلى نقود في موعد الاستحقاق، أما قابلية القرض للتحويل فتعنى توافر الشروط التي تتيح للبنك الحصول على قيمته قبل موعد استحقاقه عن طريق تحويله إلى البنك المركزي أو أي بنك أو مؤسسة مالية أخرى في السوق المصرفي.[3] وتحاول البنوك عند رسمها لسياستها الائتمانية المحافظة على مستوى مناسب من السيولة يمكنها من مباشرة عملياتها العادية ومواجهة أي ظروف طارئة أو غير محتملة بالدرجة التي تحافظ على ثقة عملائها، ومن الطبيعي أن تعرض أحد البنوك لأزمة في تدبير السيولة اللازمة لمباشرة عملياته يؤدى إلى فقدان البنك لثقة العملاء، وقد يتطور الوضع ويندفع العملاء نحو سحب أرصدة ودائعهم لدية مما قد يعرض البنك إلى الإفلاس. كما أن احتفاظ البنك بمعدلات مرتفعة من السيولة تفوق معدلات استخدام الموارد أو معدلات التوظف الآمنة ، يعنى أن البنك يحتفظ بقدر كبير من الأموال المعطلة والتي سوف تدفع عنها تكلفة (تتمثل في الفوائد المستحقة على أرصدة الودائع والمدخرات، وكذا تكلفة المحافظة على تلك الأموال)، وبالتالي ارتفاع التكاليف الكلية للبنك و انخفاض معدلات الربحية والعائد على حقوق الملكية وهو ما يؤثر سلبيا على المركز المالي للبنك. ويتحكم في سيولة أي بنك عاملين أساسيين، أولهما درجة ثبات موارد البنك، وثانيهما مدى سيولة العمليات الوظيفية الخاصة بالبنك. و يقصد بدرجة ثبات موارد البنك مدى وفرة الأموال المتاحة للبنك سواء كانت تلك الأموال من مصادر ذاتية، أو من مصادر خارجية ومدى استقرار تلك الموارد وعدم تعرضها للتقلبات الشديدة، وبحيث يمكن الاعتماد عليها في تخطيط عمليات التوظيف أو الاستخدام طويلة أو متوسطة الأجل. أما بالنسبة للعامل الثاني الذي يتحكم في درجة السيولة الخاصة بالبنك فهي درجة سيولة العمليات التوظيفية لأموال البنك وبخاصة سيولة العمليات الائتمانية التي قام بها البنك من قبل. وتتأثر سيولة العمليات الائتمانية بكل من طول المدة الممنوح عنها الائتمان، ومدى قرب أو بعد فترات الاستحقاق لسداد الائتمان الممنوح، ومقدار المبالغ المستحقة السداد، وقدرة العملاء على السداد في مواعيد الاستحقاق من عائد الأنشطة التي تم المنح لها. ومن الطبيعي أن سيولة العمليات الائتمانية للبنوك الزراعية تتسم بدرجة عالية من الموسمية وذلك لارتباط مواعيد السداد بمواعيد الإنتاج والتسويق، وعادة ما تواجه البنوك الزراعية بازدياد معدلات السيولة المتاحة لديها في مواسم نضج وتسويق الحاصلات في الوقت الذي تواجه فيه مشاكل عجز السيولة المتاحة في أوقات إعداد الأراضي للزراعة.

ومن النسب التي يمكن أن تقيس السيولة نسبة السيولة القانونية ويدل ارتفاع هذه النسبة على قدرة البنك على مواجهة السحوبات من الودائع تحت الطلب، و تحسب هذه النسبة كما يلي:

---

2 - Ross, Stephen, Westrerfield, Rondolph and Jaffe, Jeffrey "Corporate Finance" , cGraw-Hill, 2003.

3 - سالم شعبان علي دراسة اقتصادية لكفاءة نظم الائتمان الزراعي في مصر رسالة ماجستير كلية الزراعة جامعة المنوفية .1992

نسبة السيولة القانونية = الموجودات السائلة وشبه السائلة / إجمالي الودائع

وتعرف الأصول النقدية وما في حكمها بالأرصدة النقدية والأرصدة لدي البنك المركزي والبنوك الأخرى وكذا أذون الخزانة التي تستحق في خلال ثلاثة أشهر من اقتنائها 4، و يدل إرتفاع نسبة السيولة القانونية على قدرة المصرف على مواجهة السحب من الودائع من خلال ما يتوفر لديه من موجودات سائلة أو شبه سائلة (قابلة للتحول إلى نقدية دون خسائر)

4 الانتشار:

يعتبر عنصر الانتشار من أهم العناصر التي تتعلق بالسياسة الائتمانية الزراعية، حيث يجب أن تتجه المؤسسات المصرفية الزراعية نحو توسيع رقعة نشاطها إلى جميع المناطق الجغرافية للدولة، والى جميع الأسواق التي يمكن ترويج خدماتها المصرفية بها، والى جميع العملاء وبخاصة سكان المناطق الريفية ، كما يجب على تلك المؤسسات أن توسع من دائرة نشاطها لتشمل كافة الأنشطة الإنتاجية والخدمية اللازمة للسكان الريفيين وبما يؤدى إلى تنشيط عمليات التنمية الريفية من ناحية وتعبئة المدخرات الريفية المتاحة من ناحية أخرى. ومن الطبيعي أن توسيع رقعة العمليات والخدمات الائتمانية والمصرفية التي يجب أن تقدمها المؤسسات التمويلية الزراعية يستلزم درجة عالية من المرونة في تنفيذ السياسة الائتمانية والتطوير المستمر للمنتجات المصرفية التي تتيحها تلك البنوك لعملائها واستحداث منتجات جديدة تلبى الاحتياجات المتزايدة والمستحدثة لمختلف فئات العملاء.

ومن الطبيعي أن يعمل عنصر الانتشار على تنويع العمليات الائتمانية وبالتالي توزيع المخاطر الائتمانية على عدد كبير من الأنشطة وعدد أكبر من العملاء، وفئات مختلفة منهم الأمر الذي ينعكس في تخفيض حدة المخاطر وتلافى وقوعها في وقت واحد، وهو ما يؤدى بالتبعية إلى زيادة درجة استقرار البنك،وارتفاع معدلات الربحية المحققة.

وهناك نماذج تناولت عملية الانتشار بطريقة أو بأخرى منها النموذج الذي وضعه كاميرون[5] عام 1967 و أوضح فيه أن الكثافة المصرفية المثلي هي وجود فرع واحد للبنك يخدم كل 10000 شخص، و يتم حساب الكثافة المصرفية وفقاً لهذا النموذج علي النحو التالي:

الكثافة المصرفية = (عدد الفروع / عدد السكان) 10000 x

إذا كان الناتج يساوي (1) فهو العدد المثالي للتوزيع، وإذا كان أكبر من (1) فهناك انحراف موجب بمعنى هناك انتشار كبير للمصارف، وقد يكون هذا الانتشار أكبر من الحاجة إليه مما يشكل عبئا كبيرا من حيث التكلفة على المصارف، وبالتالي انخفاض ربحية البنك، أما إذا كان أقل من (1) فهناك انحراف سلبي بمعنى انتشار البنوك حسب هذا النموذج تكون غير كافية وبالتالي لا تصل الخدمة المصرفية إلى شريحة معينة من الناس ممن هم في حاجة إلى هذه الخدمة وقد طور هذا النموذج بحيث يدخل عدد السكان المنتجين في عملية الحساب بدلاً من السكان بصفة عامة.

النتائج و التوصيات:

يتضح من الجدول (1) والشكل (1) أن معدل الأمان المصرفي لبنك التنمية والائتمان الزراعي خلال الفترة 1997 : 2010م إتجه إلي التناقص من حوالي17 %سنة1997 الي حوالي 5.5 % عام 2010م.

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لنسبة الأمان المصرفي لبنك التنمية والائتمان الزراعي خلال الفترة من 1997 إلي 2010 اتضح إنه يمكن التعبير عنها بالمعادلة (1).

ص^هـ = 17.73 - 0.88س هـ ..... معادلة رقم (1)

(65.53) (-27.77)

ر^2 = 0.985 ر-^{2}=0.983

حيث :

ص^: القيمة التقديرية لنسبة الأمان المصرفي لبنك التنمية والائتمان الزراعي في السنة هـ.

س هـ : متغير الزمن

4- البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي - الايضاحات المجمعة للميزانية - ميزانية 2010/6/30م.

5- مصيطفى عبد اللطيف، دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي - حالة الجزائر، مجلة الباحث ، جامعة ورقلة عدد 2006/4

هـ : تشير إلي السنوات من 1997: 2010م و تأخذ القيم من 1,2,.....,14

وتُشير التقديرات الخاصة بالمعادلة (1) إلي ثبوت المعنوية الإحصائية لمعامل الانحدار وهو ما يعني أن قيمة نسبة الأمان المصرفي لبنك التنمية والائتمان الزراعي تنخفض بنحو1 % سنوياً ويدل التناقص المستمر لهذة النسبة الي انحفاض قدرة البنك علي تحقيق الأمان المصرفي.

بمعنـــي أن حقـــوق الملكيـــة (رأس المـــال + الاحتياطيـات + الأربـاح المحتجـزة) لاتسـتطيع أن تغطـي المخـاطر التـي يمكـن ان يواجهها البنـك والتـي تنجم عن عدم سداد العملاء لالتزماتهم في مواعيدها المقررة .

2: الربحـــية:

يتضح من الجدول (1) و شكل (2) أن نسبة الربحية للبنك تراوحت بين 0.04% عام 1998 كحد أدنى ، ونحو 0.49% عام 2005 كحد أقصى وبمتوسط بلغ نحو 0.15% و هو معدل عائد منخفض للغاية مقارنة بالبنوك التجارية، و توضح نتائج دراسة الاتجاه الزمني أنه لم تثبت معنوية أيٍ من الصور الرياضية المختلفة، الأمر الذي يعني أن مؤشر الربحية يدور حول متوسطه خلال فترة الدراسة.

جدول (1): بعض مؤشرات الأمان والربحية والسيولة لدي البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي خلال الفترة 1997 – 2010م.

السنة	درجة الأمان المصرفي حقوق الملكية / إجمالي الأصول (%)	مؤشر الربحية معدل العائد / أجمالي الأصول (%)	مؤشرمخاطر السيولة الأصول السائلة /إجمالي الودائع (%)
1997	16.65	0.20	2.12
1998	15.45	0.04	2.05
1999	15.26	0.07	2.40
2000	14.65	0.10	3.60
2001	13.83	0.14	10.27
2002	12.43	0.34	8.50
2003	11.36	0.05	16.28
2004	10.36	0.31	31.22
2005	9.95	0.49	13.47
2006	9.15	0.07	7.06
2007	8.46	0.07	7.62
2008	5.95	0.07	37.41
2009	6.62	0.12	33.19
2010	5.47	0.11	51.60
المتوسط	11.11	0.15	16.20

المصدر : جمعت وحسبت من القوائم المالية للبنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي للفترة 1997-2010م.

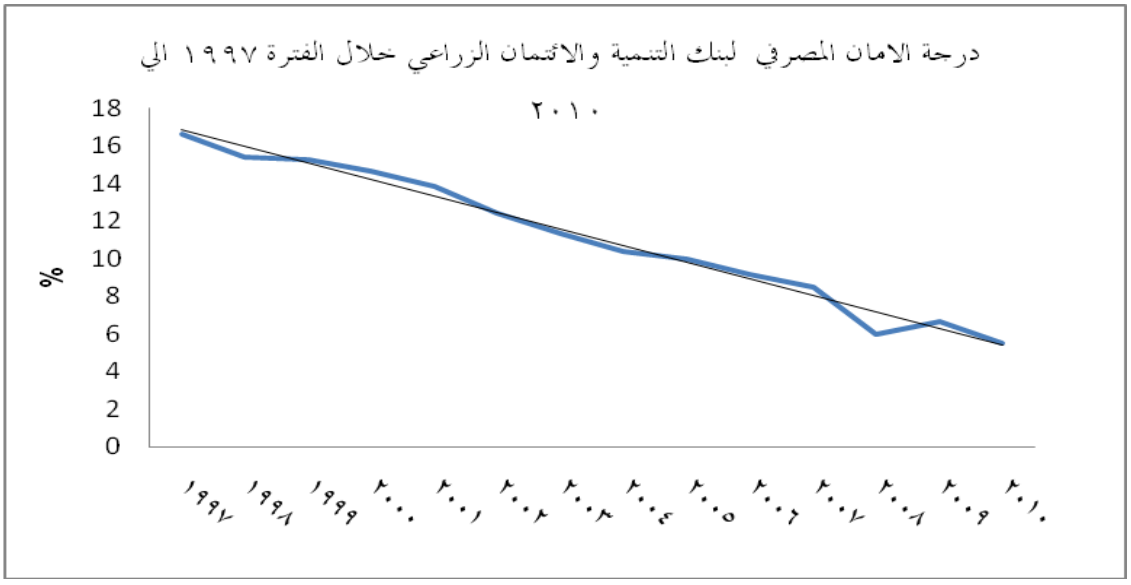

شكل (1): تطور درجة الأمان المصرفي (حقوق الملكية / إجمالي الموجودات) لبنك التنمية والائتمان الزراعي خلال الفترة 1997 – 2010 م.

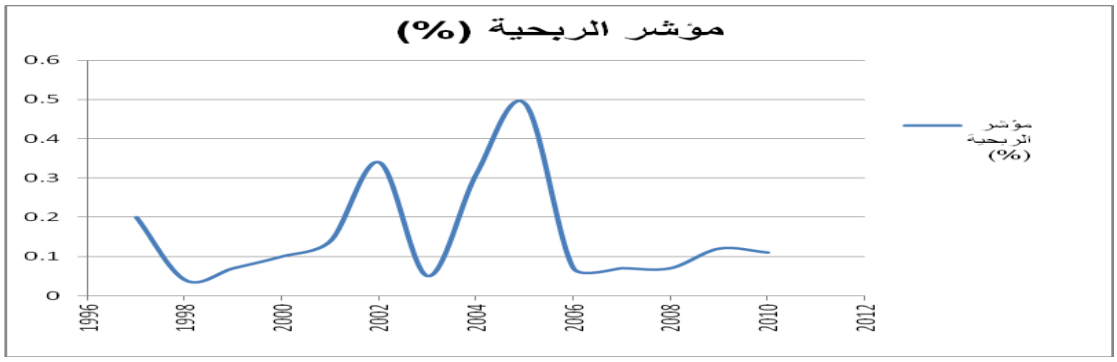

شكل (2): درجة الأمان المصرفي(حقوق الملكية / إجمالي الموجودات) لبنك التنمية والائتمان الزراعي خلال الفترة 1997 – 2010م.

3: الســـــيولة:

يتضح من الجدول (1) والشكل رقم (3) أن نسبة السيولة القانونية لبنك التنمية والائتمان الزراعي خلال الفترة 1997 : 2010م تزايدت من حوالي2.1 %سنة1997 الي حوالي 51.6 % عام 2010م.

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لنسبة السيولة القانونية لبنك التنمية والائتمان الزراعي خلال الفترة من 1997 إلي 2010 اتضح أنه يمكن التعبير عنها بالمعادلة رقم (2).

ص^هـ = -5.94 + 2.95 س هـ ..... معادلة رقم (2)
(4.37) (1.03-)
ر^2 =0.61 ر-^{2}=0.58

حيث :

ص^ : القيمة التقديرية لنسبة السيولة القانونية لبنك التنمية والائتمان الزراعي في السنة هـ.

س هـ : متغير الزمن

هـ : تشير إلي السنوات من 1997: 2010م و تأخذ القيم من 14,.....,2,1

وتُشير التقديرات الخاصة بالمعادلة (2) إلي ثبوت المعنوية الإحصائية لمعامل الانحدار وهو ما يعني أن قيمة نسبة السيولة القانونية لبنك التنمية والائتمان الزراعي تتزايد بحوالي 3 % سنوياً، الأمر الذي يعد مؤشراً جيداً للبنك، حيث يدل علي التزايد في قدرة البنك علي مواجهة السحب من الودائع من خلال ما يتوافر لديه من أصول سائلة و شبه سائلة.

4 الانتشار:

بتطبيق هذا المعيار علي البنك وفروعه (عدد 27 بنك محافظة و عدد 1024 فرع و مندوبية في كافة قرى و مراكز مصر)، و حيث أن تعداد الحائزون الزراعيون لسنة2010 هو حوالي 4.17 مليون حائز. فإن

الكثافة المصرفية = (4.17 / 1051) x 10000 = 2.52

وعلي ذلك فإن الكثاف المصرفية الخاصة بالبنك يزيد عن الواحد (1) بما يعني وجود انحراف موجب او إن انتشار البنك أكبر من الحاجة إليه مما يشكل عبئا كبيرا من حيث التكلفة على البنك، وبالتالي انخفاض ربحية البنك.

مما سبق يتضح أن نتائج غالبية المعايير المالية المطبقة لم تكن في صالح البنك، حيث اتضح أن البنك يعاني من انخفاض في درجة الأمان المصؤفي، بالإضافة إلي تدني مؤشر الربحية، كما يعاني البنك من درجة إنتشار أكبر من المطلوب الأمر الذي يعني تضخم في الهيكل الإداري و التوظيفي بالبنك نتيجة وجود عدد من الفروع أكبر من حاجة العملاء لها و من ثم يؤدي ذلك إلي إرتفاع تكاليف البنك مقارنةً بالعوائد التي يحققها.

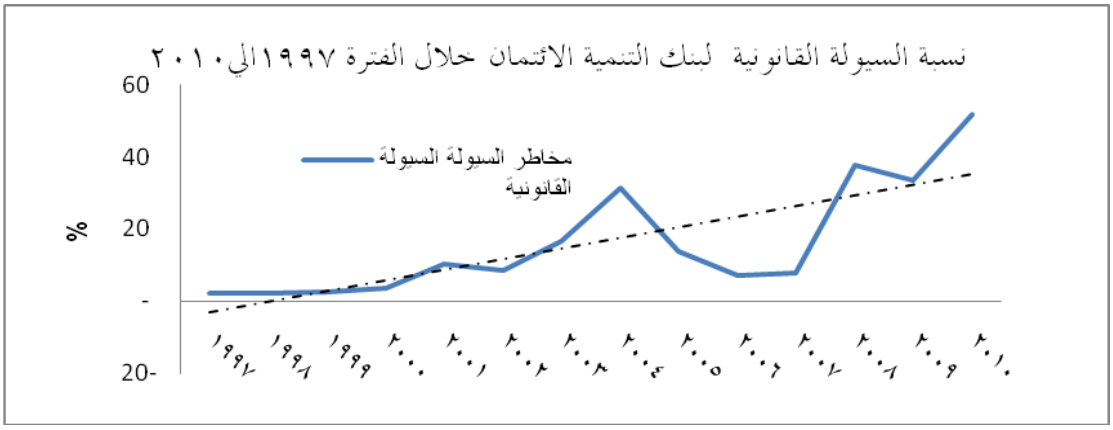

شكل (3): تطور نسبة السيولة القانونية لبنك التنمية والائتمان الزراعي خلال الفترة 1997 – 2010م.

و لعلاج المشاكل السابقة يوصي البحث بما يلي:

- العمل علي تنويع حافظة القروض التي يمنحها بنك التنمية و الائتمان الزراعي و عدم تركيزها في نشاط واحد أو أنشطة محددة.
- العمل علي زيادة معدل العائد علي الأصول من خلال وضع و تطبيق البرامج التدريبية اللازمة لرفع كفاءة الإدارة في تنظيم استغلال موارد البنك.
- إعادة هيكلة البنك و فروعه بحيث تتناسب أعداد الفروع و أعداد العاملين بها مع الاحتياجات الفعلية للسكان، الأمر الذي يساعد في زيادة عوائد البنك و خفض تكاليفه.
- العمل علي زيادة رأس مال البنك و من ثم زيادة حقوق الملكية، الأمر الذي يؤدي إلي رفع درجة الأمان المصرفي للبنك.

المراجع:

1. علي عبد الله شاهين (دكتور) و آخرون -_أثر إدارة المخاطر على درجة الأمان في الجهاز المصرفي الفلسطيني – مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية) – المجلد (15)- العدد (1)- يونيو 2011م.

2. سالم شعبان علي دراسة اقتصادية لكفاءة نظم الائتمان الزراعي في مصر رسالة ماجستير كلية الزراعة جامعة المنوفية 1992.

3. البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي - الإيضاحات المجمعة للميزانية - ميزانية 2010/6/30م.

4. مصيطفى عبد اللطيف، دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي - حالة الجزائر، مجلة الباحث ، جامعة ورقلة عدد 2006/4م.

5. القوائم المالية للبنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي للفترة 1997-2010م.

6. Ross, Stephen, Westrerfield, Rondolph and Jaffe, Jeffrey "Corporate Finance" , cGraw-Hill, 2003.

MEASURING THE EFFICIENCY OF THE CREDIT POLICY OF THE BANK FOR DEVELOPMENT AND AGRICULTURAL CREDIT FROM BANKING PERSPECTIVE

I. S. Ali[(1)], R. M. A. Zein[(1)], Kh. S.T. Mahmoud[(1)] and M. H. A. Ali[(2)]
[(1)]Agri-Economics Ex. Vice President Faculty of Agriculture Minufiya University.
[(2)] Agricultural Economics Research Institute- Agr. Research Centre

ABSTRACT: *The study aims at measuring the financial efficiency of bank for development and agricultural credit (BDAC) through applying a number of financial indicators. In which help policy makers and government to develop the bank and improve its performance. The results showed that the ratio of banking safety for BDAC decreased annually by about 1% during the period 1997-2010. Concerning the element of profitability, also the study showed that the rate of return on assets for BDAC was very low compared with commercial banks and estimated by about 0.15 during the same period. The rسesults also showed that the liquidity ratio for BDAC increased annually by about 3%. In addition, the spread of the bank was greater than needed, which consider costly.*

Key words: *Agricultural Credit – Financial Efficiency – liquidity Ratio –Terms of Loans.*